

٣- حال التنمية في مصر .. تحليل الوضع الحالي

وفقاً للتعريف الذي تتبناه الورقة لمفهوم "التنمية"، ليكون أكثر شمولاً من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي. وفيما يخص الحالة المصرية، بدأت جهود التنمية التي تبنتها الحكومة - بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ - بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي. وقد ارتبطت تلك الجهود بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في بعض الفترات، مع انخفاض التحسينات المحققة في التنمية البشرية، مقيساً بمؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يأتي هذا القسم للوقوف على حال نمو الاقتصاد المصري، وما إذا كان قد انعكس على تطور مستويات التنمية وتأثر بها، مع طرح بعض التفسيرات لواقع العلاقة فيما بينهما.

١.٣ تحليل الأداء التنموي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

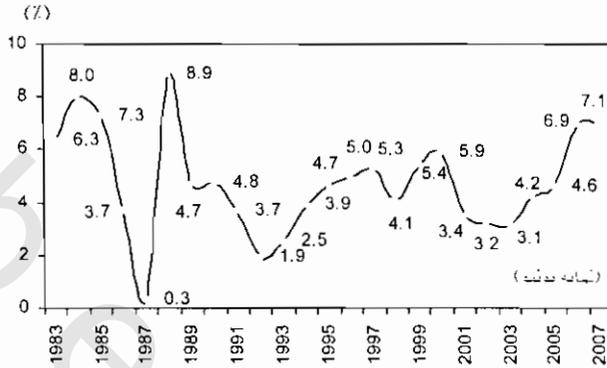
تُشير الكتابات الاقتصادية إلى أن التنمية - من منظور اقتصادي - لا تنطوي فقط على إنجاز معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ولكن هناك العديد من العوامل التي يتعين أن تشهد تطوراً عبر الفترات المتعاقبة من بينها الهيكل القطاعي لقوة العمل ولتوليد الناتج، والإنتاجية. وتكتسب التحولات في الهيكل القطاعي للاقتصاد الوطني أهمية عالية، ذلك أن تغير الهيكل القطاعي لصالح القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة - وبخاصة الصناعات التحويلية - يسهم في تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية.

وفيما يخص الحالة المصرية - كما يعرض الشكل رقم (١) - سجل الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١) معدلات نمو سنوية غير مستقرة الاتجاه خلال الفترة (١٩٨٣/١٩٨٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦). فقد تراوح المعدل بين أدنى قيمة (٠,٣%) عام ١٩٨٧/١٩٨٦ وأعلى قيمة (٧,١%) عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وفي المقابل، يُشير تطور التوزيع النسبي لهيكل توليد الناتج المحلي الإجمالي إلى أن نسبة مساهمة مجموعات القطاعات الاقتصادية لم تشهد تغيراً ملموساً خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦) كما يعرض الشكل رقم (٢). فقد سجل النصيب النسبي للقطاعات السلعية^٥ ٤٥% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي المتولد، بانخفاض ٥% عن نصيبه في بداية الفترة. هذا وقد أسهم القطاع الصناعي في توليد ١٨,٦% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مقارنة بنحو ١٢,٧% عام ١٩٨٣/١٩٨٢. وفي المقابل، انخفض الوزن النسبي لقطاع الزراعة من ١٨,٨% في بداية الفترة إلى نحو ١٢,٦% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

^٥ تشمل مجموعة القطاعات السلعية كلا من الزراعة، الصناعة والتعدين، البترول ومنتجاته، الكهرباء، والتشييد.

شكل (١)

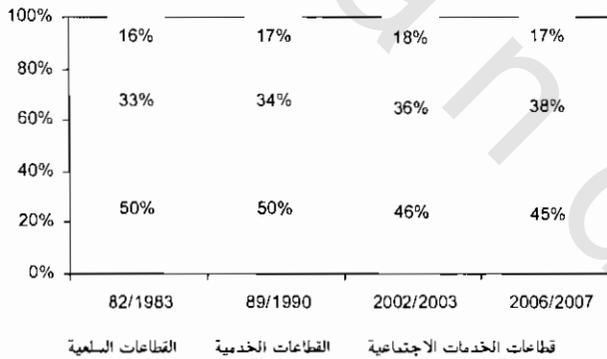
الاقتصاد المصري: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١) خلال الفترة (يونيو ١٩٨٢ - ٢٠٠٧)



المصدر: تم تطوير الشكل باستخدام بيانات وزارة الدولة للتعبئة الاقتصادية، سلسلة البيانات الأساسية الناتج والاستثمار والتشغيل والآخر خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٧/٠٦

شكل (٢)

الاقتصاد المصري: تطور الهيكل النسبي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٦/٠٦)



المصدر: تم تطوير الشكل باستخدام بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، سلسلة البيانات الأساسية الناتج والاستثمار والتشغيل والآخر خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٦/٠٦

وهكذا، يمكن القول بأن النمو الاقتصادي المتحقق لم يواكبه تطور في مستوى التنمية الاقتصادية وفقاً لنتائج تحليل هيكل التركيبة القطاعية. يؤكد ذلك العديد من الدراسات التي تشير إلى تدنى مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج، وضعف الكفاءة المؤسسية في مصر مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة.

وعلى صعيد متصل، تبدو أهمية تحليل العلاقة بين النمو المتحقق للناتج المحلي الإجمالي والتحسينات التي طرأت على مؤشر التنمية البشرية مقيسة بمؤشرها

الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁹. وفي هذا الإطار، كما يعرض الشكل رقم (٣) والذي يركز على الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) - يمكن القول بأن نمو الاقتصاد المصري لم يُواكبه تحسُّن ملحوظ في مستوى التنمية البشرية. فكما يوضح الشكل يمكن القول بأن مؤشر التنمية البشرية لمصر قد شهد تحسُّناً طفيفاً عبر فترة الدراسة، بغض النظر عما إذا كان معدل النمو الاقتصادي قد سجل مستويات مرتفعة أو منخفضة.

شكل (٣)
المجتمع المصري تطور معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١) ومؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) (درجته)

السنة	(١)	(٢)
2005	0.708	4.6
	0.702	4.2
2003	0.659	3.1
	0.653	3.2
2001	0.648	3.4
	0.659	5.9
1999	0.635	5.4
	0.623	4.1
1997	0.616	5.3

مؤشر التنمية البشرية نمو الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: تم تطويره لتسجيل باستخدام بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية: تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٨.

ومن ثم يمكن القول بأن التنمية التي شهدتها المجتمع المصري كانت "تنمية غير متوازنة" تركز في الأساس على النمو الاقتصادي - رغم انخفاض مستوياته خلال فترة الدراسة - دون إحداث تحسينات ملموسة في حال التنمية. تلك الظاهرة يؤيدها الأستاذ "جوستاف رانيس" وآخرون (Gustav Ranis et al; 2006) والذي قام بتصنيف مجموعة من دول العالم إلى أربع مجموعات رئيسية وفقاً لكل من التحسينات المحققة في مستوى التنمية البشرية - كمؤشر معبر عن حال التنمية - والنمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (١٩٦٠ - ٢٠٠١). ففي هذا السياق، قامت الدراسة بالتمييز - وفقاً للعلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي - بين أربع مجموعات كالتالي:¹⁰

⁹ هو مؤشر مركب يقيس متوسط التحسن الذي شهدته دولة ما فيما يخص ثلاثة أبعاد مرتبطة بالتنمية، وهي: حياة ممتدة وصحية، والوصول إلى المعرفة، ومستوى معيشة ملائم. ويأخذ المؤشر قيمة بين الصفر (أدنى مستوى تنمية بشرية) والواحد (أعلى مستوى تنمية بشرية).

¹⁰ Ranis, Gustav and Stewart Frances, "Successful Transition Towards a Virtuous Cycle of Human Development and Economic Growth: Country Studies" Yale University, Economic Growth Center Discussion Paper No. 943, September 2006, <http://ssrn.com/abstract=920603>

¹¹ استندت الدراسة في بناء تلك الحلقات على علاقتين: الأولى تنطلق من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية، وتشير إلى الكيفية التي يتم من خلالها تخصيص الناتج المحلي الإجمالي، وكيف تقوم الحكومة والقطاع العائلي باتخاذ قرار بشأن نسبة الموارد التي يتم انفاقها على بنود تسهم في تحسين التنمية البشرية، مثل التعليم والبنية التحتية والرعاية الصحية. كذلك تشير إلى النسبة التي يتم تخصيصها للمنظمات المجتمعية لتطوير مستوى التنمية البشرية. أما العلاقة الثانية فهي تنطلق من التنمية البشرية إلى "النمو"

- مجموعة الحلقة الفعّالة (Virtuous Cycle): وتنتمي إليها مجموعة الدول التى تتمتع بعلاقة قوية فى الاتجاهين بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية، بما يؤدى إلى وجود علاقة تغذية مرتدة فعّالة لتحقيق مزيد من التحسين فى كل منهما.
- مجموعة الحلقة المفرغة (Vicious Cycle): وفيها تعاني الدولة من فسخ تدنّى النمو الاقتصادى وانخفاض التحسين فى التنمية البشرية، مع وجود علاقة تغذية مرتدة سلبية.
- مجموعتا الحلقة غير المتوازنة (Lopsided Cycle): ويمثلها حالة الدولة التى تتمتع بعلاقة قوية من النمو الاقتصادى إلى التنمية البشرية ولكن العلاقة العكسية ضعيفة فتكون "الحلقة غير متوازنة لصالح التنمية البشرية"، أو العكس فى حالة "الحلقة غير متوازنة لصالح النمو الاقتصادى".

وفيما يخص الحالة المصرية فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد المصرى كان ضمن مجموعة "الدول غير المتوازنة لصالح النمو الاقتصادى" خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٠) كما يعرض الجدول رقم (١). إلا أنه خلال الفترة (١٩٨١ - ٢٠٠١)، انتقلت مصر إلى مجموعة الدول سيئة الأداء التى تواجه "الحلقة المفرغة"، حيث تُعاني من انخفاض مستوى التنمية البشرية الذى يؤثر على معدلات النمو الاقتصادى، بما ينعكس بدوره مرة أخرى على تحسين مستوى التنمية البشرية. وبالنظر إلى الأداء التتموى لمجموعة الدول المقارنة الأخرى فى الجنول، يمكن القول بأن الدول التى ارتقت إلى مجموعة الدول المتقدمة، والتى سجلت معدلات تنموية مرتفعة هى تلك التى كانت تنتمي إلى الدول الفعّالة أو ذات النمو غير المتوازن لصالح التنمية البشرية. أما تلك الدول التى يتسم أداؤها بعدم التوازن لصالح النمو الاقتصادى فهى عادة ما يتراوح أداؤها بين تلك الفئة ومجموعة الدول التى تعاني من "الحلقة المفرغة".

الاقتصادى"، حيث توضح كيف تنعكس تلك الجهود كغذية مرتدة لتطوير أداء النمو الاقتصادى، إلى جانب كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتكنولوجيا، والبيئة السياسية إلى جانب عوامل أخرى.

جدول (١)

الأداء الفعال، وغير المتوازن، والسيئ لمجموعة مختارة من الدول وفقاً لمؤشرى النمو الإقتصادي والتنمية البشرية خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠١)

الدولة	الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠	الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠	الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠	الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١
كوريا الجنوبية	فعال	فعال	فعال	فعال
الصين	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	فعال	فعال	فعال
ماليزيا	فعال	فعال	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	فعال
نايلاند	فعال	فعال	فعال	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
هونغ كونج	فعال	فعال	فعال	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
البرازيل	فعال	فعال	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
جنوب إفريقيا	فعال	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
الإمارات العربية المتحدة	-	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
لوكيا	-	حلقة مُفرغة	حلقة مُفرغة	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
الهند	حلقة مُفرغة	حلقة مُفرغة	غير متوازن لصالح النمو الاقتصادي	حلقة مُفرغة
مصر	غير متوازن لصالح النمو الاقتصادي	غير متوازن لصالح النمو الاقتصادي	حلقة مُفرغة	حلقة مُفرغة

Source: Boozar, Michael, et al. "Paths to Success: The Relationship Between Human Development and Economic Growth". Yale University, Economic Growth Center, Center Discussion Paper no. 874, December 2003, Table 1.

٢.٣ تطور الأداء الاقتصادي

أشار العرض السابق إلى أن أداء الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٥) كان متحيزاً في بعض سنواته لتحقيق نمو اقتصادي دون إحراز تقدم ملموس في مستوى التنمية البشرية، وفي سنوات أخرى كان هناك تدنُّ في مستوى النمو الاقتصادي ومع تواضع درجة التحسن في حال التنمية. ولعل ذلك يعود في جزء منه إلى سلوك الفاعلين الرئيسيين فيما يخص جهود التنمية البشرية وأسلوب تخصيص الدخل المتاح بين بنود الإنفاق المختلفة. وهكذا تبدو أهمية التعرف على

الملاح الرئيسية لتلك الفترة. وحتى يتسنى ذلك يمكن الاسترشاد بمجموعة من النقاط المميزة لتحليل مراحل تطوره المختلفة. وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين خمس مراحل مر بها الاقتصاد المصري بداية من عام ١٩٧٤ كالتالي.

تمثلت بداية الفترة الأولى (١٩٧٤ - ١٩٨١) في الإعلان عن بدء تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي - وفقاً لورقة أكتوبر" التي أصدرها الرئيس الراحل محمد أنور السادات في أبريل ١٩٧٤ - ودعوة القطاع الخاص المصري إلى زيادة مساهمته في التنمية، وفتح أبواب الاقتصاد المصري أمام الاستثمار العربي والمشروعات العربية المشتركة، ورأس المال الأجنبي. عالمياً، كانت تلك الفترة قد شهدت نمواً في نشاط الشركات متعددة الجنسيات، مع التوسع في إقامة المشروعات المشتركة وصناديق التنمية العربية، بالإضافة إلى التطور الملحوظ في عالم التكنولوجيا، وخاصة في مجالى المعلوماتية والاتصالات.

ولعل أهم سمات تلك الفترة الطفرة التي شهدتها موارد النقد الأجنبي، كما يعرض الجدول رقم (٢)، لتزايد إلى الضعف خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠، مسجلة ١٠٥٩٩ مليون دولار أمريكي. كان ذلك محصلة لعوامل عدة من بينها:

جدول (٢)

الاقتصاد المصري: تطور هيكل الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي فى الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠)

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

القطاع	١٩٧٥		١٩٨٠	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
تحويلات العاملين المصريين بالخارج	٣٦٦	٧.١%	٢٦٩٦	٢٥.٤%
الدخل السياحي	٢٧١	٥.٣%	٨٠٨	٧.٦%
رسوم قناة السويس	٤٧	٠.٩%	٦٤٤	٦.١%
صادرات الوقود	١٣٢	٢.٦%	٢٤٦٧	٢٣.٣%
المعونات الرسمية	٢٢٠٥	٤٢.٧%	١٣٨٧	١٣.١%
مصادر أخرى	٢١٣٩	٤١.٤%	٢٥٩٧	٢٤.٥%
الإجمالي	٥١٦٠	١٠٠%	١٠٥٩٩	١٠٠%

المصدر: ابراهيم العيسوى، الاقتصاد المصري فى ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)، الطبعة الأولى.

- بدء تدفق العمالة العربية - ومنها المصرية - والأسبوية على الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط - وبخاصة الدول الخليجية عام ١٩٧٤. كان ذلك نتيجة للوفرة النقدية لدى تلك الدول، من جهة، وتشجيع حكومة الدولة العاملين للسفر والعمل بتلك الدول كأحد آليات علاج مشكلة البطالة. وكما يعرض الجدول، ارتفعت نسبة تحويلات العاملين المصريين بالخارج كنسبة من إجمالي المصادر الرسمية للنقد الأجنبي من ٧.١% عام ١٩٧٥ إلى ما يزيد على ٢٥% عام ١٩٨٠، علماً بأن قيمتها كانت قد ارتفعت من ٢٦٦ مليون دولار أمريكي إلى ٢٦٩٦ مليون دولار خلال الفترة.

- تنامي الصادرات البترولية بعد استرداد حقول سيناء عام ١٩٧٥ وارتفاع أسعاره في نتيجة الصدمة البترولية الأولى.
- تنامي قيمة رسوم قناة السويس بعد إعادة فتحها عام ١٩٧٥، بعد أن ظلت مُغلقة أمام الملاحة البحرية منذ وقوع حرب يونيو ١٩٦٧.

ومن جهة أخرى، كان عام ١٩٧٥ قد شهد صدور القانون ١١٨ بشأن سلع الاستيراد، والذي استهدف كسر احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وسمح القانون للقطاع الخاص باستيراد جميع السلع عدا التي اعتبر منها مهماً من الناحية الصحية أو الإستراتيجية (مثل القمح). وقد كان لذلك القانون نتائج أساسية على النمو طويل الأجل في الاقتصاد المصري، لإحداثه تغيير أساسي في تنظيم التجارة الخارجية. فمع السماح للقطاع الخاص المصري والأجنبي بممارسة هذا النشاط، فسوف يتحدد - كما ونوعاً - باعتبارات الربح. ولما كانت السلع الاستهلاكية أسهل في التعامل عليها من السلع الوسيطة والاستثمارية، فقد ساعد القانون على تغيير التركيب السلي لواردات مصر لصالح السلع الاستهلاكية. وهكذا قفزت نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٩% في بداية السبعينيات إلى ٤٨% في سنة ١٩٧٩.

بعبارة أخرى، أدى تحرير التجارة الخارجية إلى تدفق ضخم للمنتجات المستوردة، مما ساعد على تسارع معدلات زيادة الاستهلاك المحلي لدرجة أن الانفتاح صار يوصف بأنه "انفتاح استهلاكي" و"انفتاح استيرادي". وقد غذى الاتجاهات الاستهلاكية والاستيرادية أمران رئيسيان:

- نمو الإيرادات الخارجية المرتبطة بتصدير البترول - مع الارتفاعات الكبيرة في أسعاره - وتدفق تحويلات المصريين العاملين في الدول العربية البترولية، وحصول مصر على حصيلة كبيرة من النقد الأجنبي من خلال القروض والمعونات الأجنبية.
- التفاوتات المتزايدة في توزيع الدخل والثروة، وظهور طبقة من الأغنياء مارسوا نمطاً استهلاكياً غير رشيداً، أثر كذلك على أنماط استهلاك بقية الطبقات بما في ذلك ذوى الدخل المتوسطة والمنخفضة.

وقد كانت نتيجة ذلك أن عانى المجتمع المصري مما يُطلق عليه "المرض الهولندي" (Dutch Disease)^{١٢} والذي يتمثل جوهره في وجود وفرة من الأموال للمجتمع دون أن تكون ناتجة عن استثمارات منتجة داخل أراضيها، بل في أغلب الأحيان تكون نتيجة لثروات ناضبة أو تدفق أموال من خارج الدولة. هذا ويعرض الإطار رقم (٣) ملامحه الرئيسية.

^{١٢} دخل تعبير المرض الهولندي قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ ٣١ عاماً بالضبط. أول من نشر المصطلح كان مجلة «الإيكونوميست» البريطانية التي طالعت به القراء في أحد أعدادها الصادرة عام ١٩٧٧.

فقد شهدت تلك الفترة ارتفاع الأسعار النسبية للسلع غير قابلة للتأجار مقارنة بالسلع القابلة للتأجار، الأمر الذى أدى إلى بروز ظاهرة «اللا تصنيع». فقد شهدت تلك الفترة زيادة الطلب على العقارات والأراضى والإنفاق الاستهلاكى - الحكومى والعائلى. هذا إلى جانب ضعف السلع القابلة للتأجار والمنتجة محليا عن المنافسة فى السوقين المحلى والعالمى، الأمر الذى انعكس على تنامى عجز الميزان التجارى مع العالم الخارجى.

إطار (٢)

المرض الهولندى .. السمات الرئيسية والأمثلة التاريخية

- يصف المرض الهولندى حالة الكسل والتراخى الوظيفى أصابت الشعب الهولندى فى النصف الأول من القرن الماضى ١٩٠٠ - ١٩٥٠، بعد اكتشاف النفط فى بحر الشمال. حيث أتجه الشعب الهولندى إلى الترف والراحة والإنفاق الاستهلاكى البذخى، ثم أفاق على نضوب الآار التى استنزفها باستهلاكه غير المنتج، حيث تتراجع ثقافة الإنتاج والعمل وتتجه الاستثمارات والعائدات إلى قطاعات خدمية وليست إنتاجية.
 - يعبر "المرض الهولندى" عن التوسع فى استغلال هذه الموارد الطبيعية (معدنية - زراعية ..)، من جهة، وبين الانكماش فى مجال الصناعات التحويلية، من جهة أخرى. وهى العلاقة التى تقضى إلى مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية وربما مزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة فى ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التى تفقد باطراد مزاياها النسبية.
 - من الأمثلة التاريخية لذلك المرض أسبانيا فى القرن السابع عشر عندما هبطت عليها ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس من مستعمراتها فى قارة أمريكا اللاتينية، والمكسيك والنرويج وأذربيجان نتيجة لاكتشافات النفط أو الغاز فى أراضيها عبر عقود النصف الثانى من القرن العشرين، وهولندا، والدول العربية النفطية.
- المصدر: ويكيبيديا، "المرض الهولندى"، الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org>

وفيما يخص الفترة الثانية (١٩٨٢ - ١٩٩١)، ورغم استمرار تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى، إلا أن تلك الفترة شهدت تراجعاً فى معدلات نمو موارد النقد الأجنبى نتيجة الانخفاضات المتوالية فى الأسعار التى شهدتها سوق النفط العالمية منذ عام ١٩٨١ مع تباطؤ نمو الطلب العالمى على الطاقة. هذا بالإضافة إلى تراجع حجم المعونات الرسمية الوافدة من بعض الدول العربية فى أعقاب معاهدة السلام التى وقعتها مصر مع إسرائيل عام ١٩٧٩.

عانى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة العديد من المشكلات الاقتصادية من بينها تنامى عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ليقف نسبة

الـ ٢٠%، نتيجة الزيادات المتتالية لجانب الإنفاق الحكومي مقارنة بالإيرادات الحكومية، مع تفاقم أزمة المديونية الخارجية. ونتيجة لذلك تم دعوة مصر إلى عقد اتفاق في مايو ١٩٩١ مع الدول المكونة لنادى باريس^{١٣}، أسفر عن إسقاط بعض من الديون الخارجية وجدولة الجزء المتبقي، شريطة أن تنفذ مصر توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما سُمي "برنامج الإصلاح الاقتصادي". ويمكن القول في هذا السياق أن العديد من تلك المشكلات كانت نتاجاً لتبعات الإصابة بالمرض الهولندي خلال الفترة السابقة، بالإضافة إلى اعتياد المجتمع المصري على سلوك استهلاكي لم يستطع تغييره مع انخفاض الموارد المالية الحقيقية المتاحة لديه.

وتأتى الفترة الثالثة (١٩٩٢ - ١٩٩٧) لئعلن في بدايتها عن بدء تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والذي استهدف إصلاح الاختلالات الرئيسية التي يعانى منها الاقتصاد الوطنى المتمثلة فى الميزان الخارجى (ميزان المدفوعات الدولية)، والميزان الداخلى (الموازنة العامة للدولة). هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى، للتحوّل من التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى إلى تبنى آليات اقتصاد السوق. وقد شهدت تلك الفترة تنامى صافى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة، والتي قُدرت عام ١٩٩٦/١٩٩٧ بحوالى ١,٢ مليار دولار أمريكى، وكان الجزء الأكبر منها تدفقات محفظة (Portfolio Investment) من جانب صناديق الاستثمار الأجنبية. انتهت تلك الفترة بحدوث الأزمة المالية الآسيوية فى سبتمبر ١٩٩٧.

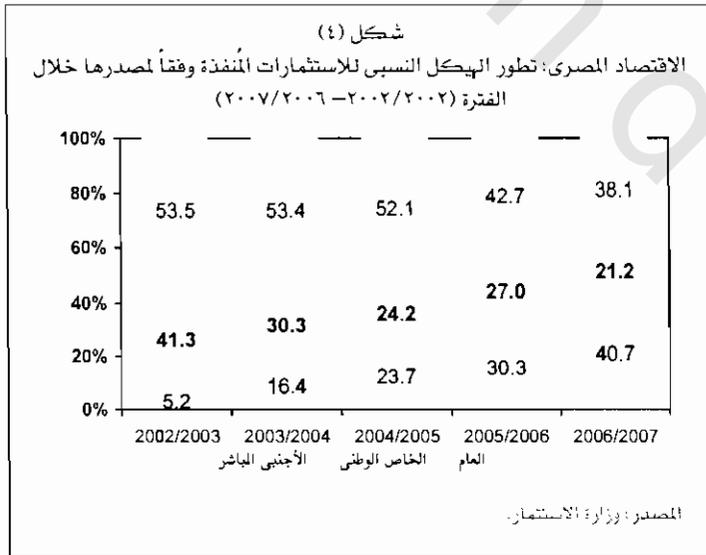
وتشير الدراسة التى قام بإعدادها الدكتور "جودة عبد الخالق"^{١٤} إلى أن تلك الفترة قد شهدت ارتفاع السعر النسبى للسلع المحلية بالمقارنة بسلع التجارة، وهى الظاهرة التى تُعدُّ جوهر "المرض الهولندي". ولكن على خلاف الظروف المسببة للمرض الهولندي تقليدياً، التى تتمثل فى حدوث طفرة فى حصيلة موارد النقد الأجنبى - كما حدث خلال فترة السبعينيات - فإن المسبب فى الحالة المصرية هو المكون الماكرو اقتصادى من "برنامج الإصلاح"، نتيجة تدفقات رؤوس الأموال من الخارج. ولعل أحد النتائج الرئيسية التى ترتبت على ذلك حدوث تصاعد خطير فى عبء الدين الداخلى بالتوازى مع تراكم الاحتياطات الأجنبية. واقترن ذلك بتدهور الميزان التجارى رغم تحسن ميزان المدفوعات فى الوقت نفسه.

^{١٣} نادى باريس الاقتصادى هو مجموعة غير رسمية من الممولين من ١٩ دولة من أغنى بلدان العالم، يقدم الخدمات المالية مثل إعادة جدولة الديون وتخفيف عبء الديون، وإلغاء الديون على البلدان المدينة والدائنة. ويقوم صندوق النقد الدولى بتحديد أسماء تلك الدول بعد أن تكون الحلول البديلة قد فشلت.

^{١٤} جودة عبد الخالق، "سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي فى مصر: إصلاح اقتصادى أم مرض هولندى؟"، و مهدى حافظ: تقييم سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلي فى الأقطار العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص ص ٣٢١-٣٤٨.

واتسمت الفترة الرابعة (١٩٩٨ - ٢٠٠٣) بمعاناة الاقتصاد المصري من أزمة السيولة والركود. كانت الأزمة كما يُطلقها الدكتور "محمود عبد الفضيل"^{١٥} نتاجاً لأسباب عدة من بينها السلوك الإنفاقي للقطاع العائلي والذي اتسم للفئات عالية الدخل بالتوجه نحو أنشطة استهلاكية ذات "كثافة استيرادية عالية". إلى جانب سلوك قطاع الأعمال الخاص، والذي اتسم "بالمغالاة في الاستثمار العقاري" مما أدى إلى وجود مخزون عقارى كبير راكد غير قابل للتسويق. كذلك سياسة التجار والموردين الذين توسعوا في شراء السلع المعمرة من بلدان جنوب شرق آسيا بعد انخفاض أسعارها بشدة، بشكل يفوق طاقة استيعاب السوق المصرية، مما أدى إلى تراكم مخزون سلعى كبير يصعب تسويقه.

أما الفترة الأخيرة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)، فقد شهدت جهود إعادة إحياء برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، من خلال تبني خطى حثيثة لإصلاح وتطوير القطاع المالى، وبدء برنامج لإدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، والارتقاء ببيئة الأعمال. وكان من نتائج تلك الجهود استقرار الاتجاه الصعودى لنمو الناتج المحلى الإجمالى، وتنامى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، مع انحسار الاستثمار الخاص المحلى كنسبة من إجمالى الاستثمارات المنفذة لتسجل ٣٨,١% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنة بحوالى ٥٣,٥% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، كما يوضح الشكل رقم (٤).



^{١٥} محمود عبد الفضيل، "نحو تفسير جديد لأزمة السيولة والركود في الاقتصاد المصرى"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، سلسلة أوراق بحثية، العدد ١١، ٢٠٠٠.

شهدت تلك الفترة كذلك تنامي النصيب النسبي للائتمان الممنوح للقطاع العائلي، ليرتفع من ٣,٣% كنسبة من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠) في المتوسط ويسجل ١٦,٩% في ديسمبر ٢٠٠٧. وقد دعم ذلك اتجاه القطاع العائلي لاستخدام نظم التقسيط وبطاقات الائتمان لتعويض الأثر السلبي لانخفاض مستويات الدخل من جهة، واتجاه القطاع المصرفي لتسهيل القروض الممنوحة لذلك القطاع لتمويل الطلب على كثير من السلع الاستهلاكية، خاصة المعمرة منها (السيارات والأجهزة المنزلية) وبعض الأصول العقارية (المساكن على وجه التحديد).

٣.٣ الحلقة المفروغة لاتجاهات الأداء التنموي

من واقع التحليل السابق للأداء التنموي - ممثلاً بمؤشر التنمية البشرية وعلاقته بالنمو الاقتصادي - أشارت النتائج إلى أن المجتمع المصري يعاني في الوقت الحالي من وجود "حلقة مفروغة" في العلاقة بين المتغيرين. وبإلقاء الضوء على تطور أداء الاقتصاد المصري - في محاولة لتفسير النمو عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، تبين أن الاقتصاد قد عانى من داء "المرض الهولندي" لفترات زمنية طويلة نسبياً. ورغم أن هذا المرض يتبع في تحليله علم الاقتصاد، إلا أنه يصيب مختلف فئات المجتمع، ويوصل لديها عادات إنتاجية واستهلاكية ونمط حياة يصعب بعد فترة التخلي عنها.

فقد أصل المرض الهولندي العديد من العادات الاستهلاكية سواء الخاصة بالقطاع العائلي أو القطاع الحكومي. وجدير بالذكر أن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تم انتهاجها في فترة السبعينيات والثمانينيات كان هدفها الرئيسي زيادة القدرات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا. إلا أن التطبيق الفعلي لتلك السياسة دعا العديد من الكتابات الاقتصادية إلى إطلاق عبارة "الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي" على تلك الفترة بدلاً من كونها "انفتاح اقتصادي إنتاجي".

وفي هذا السياق أشارت دراسة سابقة^{١٦} في تحليلها لنمط الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع المصري خلال الفترة (١٩٨٢/١٩٨١ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥) إلى الآتي:

- قوة تأثير العادات الاستهلاكية لدى المجتمع المصري على مستوى الإنفاق الاستهلاكي. ومن ثم لا يؤدي تغير مستوى الناتج (الدخل) بالضرورة إلى تغير مستوى الإنفاق الاستهلاكي العائلي في نفس الاتجاه نفسه. وهو الأمر الذي يؤكد "أثر المشاهدة" في دالة الاستهلاك التي قدمها الأستاذ "جيمس ديزنبري".^{١٧}

^{١٦} رشا مصطفى عوض، "تحليل العلاقة بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالى مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصري"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة قضايا، السنة الثانية، العدد ١٨، القاهرة، يونيو ٢٠٠٦.

^{١٧} قام الأستاذ "جيمس ديزنبري" (James S. Duesenberry) في مؤلفه "الدخل، الادخار ونظرية السلوك الاستهلاكي" عام ١٩٤٩ (Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior, 1949) باقتراح دالة استهلاك تأخذ في اعتبارها "عادات" أو "مستوى معيشة" المستهلكين، على عكس ما تألفه التحليلات

- اتجاه القطاع العائلي لتمويل إنفاقه الاستهلاكي خلال بعض السنوات من خلال المدخرات السالبة أو الائتمان المصرفي، حيث سجل الميل الحدى للاستهلاك العائلي قيماً أعلى من الواحد الصحيح (سالبة) فى بعض السنوات (١٩٩٢/١٩٩٣ - ١٩٩٣/١٩٩٤).
- قيام السلطات الحكومية - لأغراض تنشيط الأداء الاقتصادى - بزيادة معدلات الإنفاق العام الاستهلاكي لمواجهة الارتفاع فى مستويات المخزون.

هذا إلى جانب تأثير المجتمع المصرى بنوع آخر من "أثر المشاهدة"، وهو التداخل بين الاختيارات والتفضيلات حيث يتم دائما المفاضلة بين ما هو متاح لديه الآن وما يتمتع به الآخرون. وبذلك تنمو الرغبة الاستهلاكية وتتسع لتشمل ذلك ما هو متاح لدى باقى أفراد المجتمع المحلى، أو حتى المجتمعات فى دول أخرى من خلال "أثر المشاهدة والتقليد". الأمر الذى انعكس سلباً على ثقافة الادخار -إلى جانب ضعف القنوات الادخارية المحفزة بما تنتجه من عائد- ودعم عادات الائتزاز سواء كان فى مشغولات ذهبية أو عقارات وأراض. وفى مقارنة مع بعض الدول والاقتصادات الناهضة، يمكن القول بأن معدلات الادخار السائدة فى المجتمع المصرى متباعدة لدرجة كبيرة اقتصادات كانت ضمن مجموعة الدول النامية -فى منتصف السبعينيات، وأصبحت ضمن الاقتصادات الناهضة فى الوقت الراهن، كما يعكس الجدول رقم (٣).

جدول (٣)

تطور معدلات الادخار المحلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر مقارنة ببعض الدول خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٣)

(%)	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣	الدولة
٢٢	٢٣	٢٥	٢٢	كوريا الجنوبية
٤٧	٢٨	٤٣	٤٧	سنغافورة
٢٢	٢٤	٢٥	٢٢	هونغ كونج
٤٧	٢٥	٢٨	٤٧	الصين
١٥	١٥	١٦	١٥	مصر

المصدر: البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، فى ابراهيم العيسوى، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور نموذج تنموى بديل، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)، الطبعة الأولى.

وفى المقابل أثر المرض الهولندى على السلوك الاستثمارى، فمن جهة لم يشهد الاقتصاد المصرى تغييراً فى هيكله الانتاجى تجاه القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى، وأسرف القطاع الخاص فى إنتاج السلع غير القابلة للتداول، أو السلع

السابقة من أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي. ذلك أنه طالما اعتاد المستهلك على "نمط استهلاكي"، يكون من الصعب التخلص منه. وعليه، فقد اقترح دالة أبعاد خطية لتقدير قيمة الإنفاق الاستهلاكي على كل من الحد الثابت، قيمة الدخل/الناتج، وأعلى قيمة استهلاك تحققت خلال فترة الدراسة.

الاستهلاكية للسوق المحلي. ومن جهة أخرى تأثرت الإمكانيات الاستثمارية بضعف معدلات الادخار المحلي التي تحد - لدرجة ما - حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي. هذا إلى جانب تآكل الميزة التنافسية للسلع المحلية في كل من السوق المحلي والأسواق الخارجية.

انعكس ذلك كله - وتأثر به أيضاً - مستويات الدخل السائدة. تلك هي عليه "الحلقة المفرغة للفقر" (The Vicious Circle of Poverty) التي صاغها الأستاذ "راجنر نركسيه" (Ragner Nurkse, 1953) الاقتصادي النرويجي، والتي قد تدفع بالدولة الآخذة في النمو بأن تظل في المرحلة نفسها على منحنى النمو والتنمية الاقتصادية،¹⁸ كما يصورها الشكل رقم (٥). ويتمثل حجر الزاوية لكسر تلك الحلقة وفقاً لأطروحة "نركسيه" في توجيه الاستثمارات بنمط يسمح بنمو معدلات الإنتاجية وخلق قيمة مضافة أعلى.



يرتبط الأمر كذلك بإعلاء ثقافة الادخار وترشيد الاستهلاك، والتفكير في الفرص الاستثمارية من منظور تنموي، إلى جانب الارتقاء بالمهارات والقدرات وجودة المستوى التعليمي، وتحسين مستوى الكفاءة المؤسسية. على أن ذلك لا يتحقق فقط من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يجب أن يواكب ذلك تغيير في أنماط الاستهلاك والاستثمار من منظور مجتمعي، الأمر الذي يؤكد أهمية تغيير المنظومة الثقافية التي تغذي أسلوب معيشة كافة الفاعلين في المجتمع من قطاع خاص وعائلي، وحكومة.

¹⁸ Perälä, Maiju, "Looking at the Other Side of the Coin: The Relationship between Classical Growth and Early Development Theories", World Institute for Development Economics Research, Discussion Paper no. 2003/38, April 2003, <http://www.wider.unu.edu/publications/dps/dps2003/dp2003-38.pdf>, pp. 18-19.